التدخل الآخر في العراق: حرب النفط الخفية و الانتقام من 'الحالة الإيرانية'!

13-2-2003

التساؤل المحوري يخص وضع العراق "ما بعد صدام" أو "ما بعد الحصار" و تخشى الشركات الأمريكية أن تتكرر "الحالة الإيرانية" التي منعتها من الاستثمار في إيران بسبب قانون ألفونسو داماتو السناتور الجمهوري الذي يقف وراء تشريع مقاطعة النظام الإيراني و هو ما لم يمنع شركات فرنسية و روسية من الحصول على عقود ببلايين الدولارات لاستثمار حقول النفط في إيران بعدما فشل المسعى الأمريكي لتوسيع القانون و سحبه على جميع الشركات الغربية. و مع بداية انتشار الحديث عن "عقوبات" أمريكية ضد الفرنسيين و الألمان بسبب موقفهم تجاه موضوع الحرب في العراق، قد يكون أول ما يفكر فيه الجمهوريون في الإدارة هو "الانتقام"

بقلم محمد اسماعيل

تحضير التدخل الأمريكي في العراق لا يقتصر على الجانب العسكري إذ "تعسكر" في الكويت شركتا إكسونموبل و شوفرون تكساكو استعدادا ل"غزو" آبار النفط المحرمة عليهم إلى حد الآن بسبب الحصار المفروض على بغداد. و ما يفسر الرهان الإقتصادي الأمريكي على نفط العراق و الهرولة للتخلص من نظام صدام هو حيازة نحو أربعين شركة استثمار في مجال المحروقات الأسبقية في العراق كونها باردت بالاتصال بوزارة النفط هناك منذ بداية التسعينات للحصول على عقود مع تأجيل تنفيذ أكثرها إلى ما بعد انتهاء فترة العقوبات.

و قدمت مؤسسة "دوتش بانك" المالية الألمانية في شهر أكتوبر الماضي دراسة ميدانية تحدثت عن مفاوضات تجري مع نحو عشرين مؤسسة تأتي على رأسها ست شركات روسية و شركة فرنسية (توتال فينا ألف) فيما يلاحظ وجود شركات تابعة لدول تؤيد مسعى الحرب الأمريكي على غرار بريطانيا و إسبانيا و استراليا و ايطاليا و تركيا بالإضافة إلى بلدان اسلامية كاندونيسيا و ماليزيا و الجزائر.

أما الرهان المالي للسعي وراء استثمار ابار النفط العراقي فيقابل توفر نحو 112 بليون برميل (مؤكدة) من النفط الخام من بينها 35 بليون قابلة للاستغلال حالا حسب المعهد الفرنسي للبترول. و يبدو أن الفرنسيين و الروس استفادوا من الأسبقية على نحو ربع الكمية المشار إليها. و يضاف إلى الأبار "المؤكدة" يجري الحديث عن مخزون "مفترض" على طول الحدود مع العربية السعودية و الأردن و الذي يحتوي حسب مختلف التقديرات ما بين 60 إلى 200 بليون برميل. و تقول دراسة "دوتش بانك" بأن العراق اقترح تسعة رخص لاستغلال المنطقة على مؤسسات مثل ربسول الإسبانية و سوناطراك الجزائرية و بتروناس الماليزية و برتامينا الاندونيسية.

و يقدر الخبراء حجم الاستثمارات التي يحتاجها العراق لاستغلال النفط بنحو 30 إلى 40 بليون دولار و هو ما يفسر مسعى النظام خلال السنوات الأخيرة لاستقطاب المستثمرين

رغم الحصار. و يبدو أن الشركة الفرنسية (توتلفيناألف) توصلت إلى اتفاق مع السلطات العراقية منذ العام 1995 لاستثمار موقعي بن عمر و مجنون (نحو 15 بليون برميل) في منطقة البصرة لكن العراقيين ترددوا في الإمضاء على العقد لاستخدامه ربما ورقة سياسية تجاه الحكومة الفرنسية في حالة وقوع التهديد بالحرب كما هو الحال الآن.
أما مؤسسة "لوكأويل" الروسية فقد امضت فعلا عقدا العام 1999 لاستغلال حقل ويست كورنا (5 إلى 8 بليون برميل) لكن السلطات العراقية سارعت إلى إلغاء العقد مؤخرا متهمة الطرف الروسي بالإخلال بمضمونه كونه لم يستثمر و لا دولارا واحدا بينما كان عليه استثمار نحو 200 مليون دولار. و يتحدث الخبراء طبعا عن "عقود سياسية" كون العراق في حاجة إلى ورقة ضغط كونه يواجه صراعا مستمر على مستوى مجلس الأمن حيث تحظى كل من فرنسا و روسا و الصين بالعضوية الدائمة و حق النقض (الفيتو).
لكن التساؤل المحوري يخص وضع العراق "ما بعد صدام" أو "ما بعد الحصار" و تخشى الشركات الأمريكية أن تتكرر "الحالة الإيرانية" التي منعتها من الاستثمار في إيران بسبب قانون ألفونسو داماتو السناتور الجمهوري الذي يقف وراء تشريع مقاطعة النظام الإيراني و هو ما لم يمنع شركات فرنسية و روسية من الحصول على عقود ببلايين الدولارات لاستثمار حقول النفط في إيران بعدما فشل المسعى الأمريكي لتوسيع القانون و سحبه على جميع الشركات الغربية. و مع بداية انتشار الحديث عن "عقوبات" أمريكية ضد الفرنسيين و الألمان بسبب موقفهم تجاه موضوع الحرب في العراق، قد يكون أول ما يفكر فيه الجمهوريون في الإدارة هو "الانتقام" من الحالة الإيرانية بوضع العراق "تحت الوصاية" و الحصول بالتالي على "حق التصرف" في عقود النفط.